

العقد الاجتماعي بجان چاك روسو

بقلم

الدكتور حسن سعفان

أستاذ كرسى الاجتماع بجامعة الأزهر

خطة المقال

سنبداً هذا المقال بعرض سريع لحياة روسو ومؤلفاته مع تحليل لبعض هذه المؤلفات لا سيما ما يتصل منها بصلة وثيقة بكتاب العقد الاجتماعي ، وبعد ذلك نعرض للظروف التي أحاطت بتأليف هذا الكتاب وأهميته من الناحية العلمية ، ثم نتقل إلى عرض الأفكار الواردة به في تفصيل ، وسنختم المقال بالكلام عن نظرة العلماء لروسو وتقديرهم لآرائه لا سيما ما ورد منها في كتاب العقد .

١ - حياة روسو ومؤلفاته

ولد روسو في ٢٨ يونية سنة ١٧١٢ في جنيف ، لأسرة فرنسية كانت قد هاجرت - كما يقول روسو نفسه في اعترافاته - في منتصف القرن السادس عشر من فرنسا إلى سويسرة . وكان والده أيزاك يشتغل بصناعة الساعات وتجارتها ، ولكنه ترك هذه الحرفة فجأة وراح يعمل مدرساً للرقص . ثم تزوج ببنث يليمة كان والدها قد توفى وتركها في سن مبكرة ، في ظروف قاسية . على أن تلك السيدة المسكينة وهي والدته وسو لم تتخلص من ظروفها التعسة بزواجها من

روسو الوالد ، لأن زوجها تركها بعد الزواج ليعمل في القسطنطينية وكانت تلج على زوجها بالعودة ثانية إلى الوطن . وعاد الوالد بعد عدة مغامرات فاشلة إلى جنيف في أواخر سنة ١٧١١ ، وبعد عودته بحوالى عشرة شهور ولد روسو مريضاً ضعيفاً . ولقد دفعت أمه حياتها ثمناً لمولده إذ توفيت بعد عملية الوضع ، فبدأت حياته إذن بحادث مؤلم كان على رأس سلسلة من الحوادث المؤلمة التي امتلأت بها . وبعد أن تعلم مبادئ القراءة والكتابة بدأ يقرأ القصص والروايات التي تركها له والدته في مكتبتها الخاصة والتي كانت شديدة الشغف بقراءتها . وما أن انتهى من قراءة هذه الروايات حتى وجه همه لقراءة كثير من المؤلفات الأدبية والفلسفية التي وجدها في مكتبة والده ، والتي كانت تضم كثيراً من مؤلفات عدد كبير من المؤلفين اليونان والرومان والفرنسيين . وفي سنة ١٧٢٠ ترك الوالد جنيف بعد أن عهد بابنه إلى خاله ، الذي عهد به بدوره إلى الراعي لامبرسييه Lambercier مع ابنة برنار ، ولكن روسو لم يستمر هنا كثيراً وعاد إلى خاله في جنيف حيث عاش متعطلاً طيلة ثلاث سنوات كاملة ، ثم اشتغل مساعداً لكاتب إحدى المحاكم

ولكنه طرد بعد وقت قصير بسبب غبائه الشديد .
وأخيراً أرسل سنة ١٧٢٦ ليمرن عند أحد المصورين ،
وهناك أصبح - كما يقول في « الاعترافات » التي
سجل فيها تاريخ حياته بصراحة - شخصاً لا ضابط
لسلوكه ، كاذباً بل ولصاً . وفي سنة ١٧٢٨ ترك
جنيف إلى أنسى في فرنسا ، حيث ألحقته إحدى
السيدات بملجأ ديني طلياني بمدينة تورينو وهناك نجده
يغير مذهبه الديني فيتحول من المذهب البروتستانتي
إلى المذهب الكاثوليكي . ومن سنة ١٧٢٩ إلى سنة
١٧٤٠ كان روسو يرتحل من بلد لآخر في فرنسا
وسويسرة ، إلى أن اشتغل سنة ١٧٤٠ مدرساً خاصاً
للأولاد دي مابلي de Mably الأديب والفيلسوف
الفرنسي الشهير ، في ليون . وفي سنة ١٧٤١ سافر
روسو إلى باريس وتقدم سنة ١٧٤٢ بمشروعه عن
التسجيل الموسيقى للمجمع الفرنسي للعلوم ، وذهب
بعد ذلك إلى مدينة البندقية حيث عمل أميناً لسفير فرنسا
في البندقية ، وبدأ يتصل بكبار الشخصيات الأدبية
بعد ذلك ولا سيما فولثير . وفي سنة ١٧٤٦ عاش مع
الآنسة لوفاسير Le Vasseur معيشة الأزواج بلا
عقد يربط بينهما وأنجب فيما بعد من هذه العلاقة غير
المشروعة عدة أطفال . وفي سنة ١٧٥٠ قدم إلى
مجمع (أكاديمية) ديجون خطابه عن العلوم والفنون
Discours sur les sciences et les arts ولقد أجاز
المجمع هذا الخطاب بعد مناقشات حامية الوطيس ،
وفي هذا الخطاب يناقش المؤلف أثر تقدم العلوم
والفنون على أخلاق الأفراد . ثم كتب سنة ١٧٥٢
أوبرا هزلية بعنوان « منجم القرية » ، وملهاة بعنوان
« نرجس » Narcisse . . . ثم عاد إلى جنيف سنة
١٧٥٤ وتحول عن الكاثوليكية إلى البروتستانتية
(مذهب كالفان) كما استعاد صفة المواطن لمدينة
جنيف بعد أن كان قد فقده منذ مدة . وأخرج في
سنة ١٧٥٥ مؤلفه الشهير عن أصل التفاوت ونشأته

بين الناس "Discours sur l'origine et la fondation
de l'inégalité parmi les hommes" وهو يحاول
في هذا الخطاب الوصول إلى صفات « الإنسان
الطبيعي » أو الإنسان الأول قبل أن يتحضر وتدمغه
الحضارة والمجتمع بصفات معقدة أدت إلى إخفاء
ملائحه الأصلية وإشقاؤه ، مبيئاً كيف أن الناس كانوا
في حالة الطبيعة متساوين ولكن المجتمع والحضارة
هما اللذان أديا إلى ما نرى بينهم من فوارق . والواقع
أن روسو يحمل في هذا الخطاب والخطاب الذي قدمه
لجامعة ديجون عن تقدم العلوم ، على الحضارة مدعياً أن
الحضارة فاسدة وأن التقدم الحضارى هو أساس
ما تعانيه البشرية من شرور وآثام ثم ينصح بضرورة
الرجوع « إلى حالة الطبيعة » التي تؤدي وحدها
بالإنسان إلى السعادة . وفي خطابه عن أصل التفاوت
بين الناس يتوسع في هذه الفكرة ، إذ يقوم بدراسة
الإنسان في مرحلة الطبيعة état de nature أى في
مرحلة سابقة على تكوين المجتمع الإنسانى وهى مرحلة
كان الإنسان يعيش فيها حراً من كل قيد ، فيما يرى
روسو ، وكان يعيش معيشة طبيعية . ثم يتساءل عن
الظروف التي أدت بالإنسان بالانتقال من هذه الحياة
الطبيعية إلى حياة اجتماعية كبلته بالسلاسل والأغلال
وطمست صفاته الطبيعية الأصلية لكي تخضع عليه
صفات اجتماعية مصطنعة زائفة أفسدت حياته .
ويجب روسو على ذلك قائلاً إن بعض الظروف
الخارجية قد اضطرت أفراد الإنسان إلى المعيشة سوياً
بشكل عابر أولاً ، ثم بدأ هؤلاء الأفراد يتعودون
بعد ذلك على تلك المعيشة ، وأخيراً كونوا جماعات
بشرية ظهر فيها على الفور أشخاص نصبوا من أنفسهم
سادة على غيرهم لا لسبب آخر إلا لأنهم أقوى من
غيرهم . وبذلك ولدت المجتمعات البشرية قائمة على
التفرقة بين الناس ، يولد فيها الناس أحراراً ولكنهم

سرعان ما يتحولون إلى قطيع من العبيد يأثمرون بأوامر سادة هذه المجتمعات .

ولقد فقد الإنسان بانتقاله من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية أثنى شيء لديه وهو حريته ، كما فقد معها كل ما كان يتمتع به في حياته الطبيعية وأصبح يعيش في حال من البؤس والشقاء . ولكن كيف السبيل إلى تخلص الإنسان من هذه العبودية التي ضربتها عليها الحياة الاجتماعية ، ومن البؤس أو الشقاء الذي يعيش فيه ؟

هنا يقترح روسو في خطابه عن تقدم العلوم الرجوع إلى حالة الطبيعة ، غير أن هذا الحل بدا له مستحيلاً لأن الإنسان أصبح متعلقاً بالحياة الاجتماعية بشكل يجعله غير مستعد إطلاقاً للتنازل عنها ، إذ أن الحياة الاجتماعية أصبحت بالنسبة إليه بمثابة « طبيعة ثانية » لا يستطيع أن يستبدل بها غيرها . ومن هنا يبدو الحل الثاني لهذه المشكلة وهو يقوم على إصلاح الحياة الاجتماعية إصلاحاً من شأنه أن يؤدي بالإنسان إلى التمتع بالميزات الطبيعية التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة والتي فقدتها إلى الأبد . ولكن هل من الممكن تحقيق هذا الحل ؟ ويجب روسو على هذا السؤال في كتابه عن العقد الاجتماعي . فكتاب العقد الاجتماعي ليس إلا محاولة لإصلاح الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع حتى يستطيع الإنسان أن يسترجع كل أو بعض الميزات التي كان يتمتع بها في حالة الطبيعة . ولكن في حالة استخالة استرجاع مثل هذه الميزات يمكن اعتبار كتاب العقد الاجتماعي محاولة لإيجاد إصلاحات اجتماعية من شأنها أن توفر للإنسان الاجتماعي ما يعادل ما فقدته من ميزات ، كان يتمتع بها في حالة الطبيعة ، أو ما يعوضه عن فقدانه لتلك الميزات .

ولقد أثار خطاب روسو حتى السلطات الحاكمة عليه، وزاد هذا الحق عندما ألف قصة الوزير الجديدة

Nouvelle Héloïse سنة ١٧٦١ وهي الأخرى تطرى حالة الطبيعة وعشق كل ما هو طبيعي غير متكلف ولا مصطنع ، ثم كتابه « إميل » سنة ١٧٦٢ وهو قصة يعرض فيها آراءه في التربية وينقد قواعد التربية السائدة ويوصي بقواعد من شأنها تنشئة الأفراد وفق « مبادئ الطبيعة » . وهو في هاتين القصتين ينقد المجتمع وما فيه من رياء واصطناع وبعد عن الحالة الطبيعية .

وما أن صدر كتابه عن العقد الاجتماعي Du contrat

social سنة ١٧٦٢ حتى قررت السلطات الحاكمة القبض عليه بتهمة إثارة الخواطر ضد نظم الحكم والقوانين والعادات والتقاليد المستقرة ، مما أدى به إلى الفرار من فرنسا إلى سويسرة . ولكنه طرد بعد ذلك من سويسرة وعاد إلى فرنسا بعد عدة سنوات . وفي سنة ١٧٦٦ زار لندن وقابل هيوم ، ثم رجع إلى فرنسا حيث قام بتأليف قاموس عن الموسيقى سنة ١٧٦٧ وقضى عدة سنوات في الرحال من بلد لآخر . ولقد قام سنة ١٧٧٢ في باريس بتأليف كتابه « ملحوظات عن حكومة بولونيا » ضمنه كثيراً من أرائه لإصلاح نظام الحكم في تلك الدولة ، كما أتم في تلك السنة كتاب الاعترافات Confessions الذي ضمنه تاريخ حياته والذي طبع بعد وفاته . كما بدأ في نفس تلك السنة كتابة مؤلفه « أحلام أو تأملات مشاء وحيد "Rêveries d'un promeneur solitaire" » ولقد توفي روسو في ٢ من يولييه سنة ١٧٧٨ أي

قبل قيام الثورة الفرنسية بأحدى عشرة سنة ، فلم يعيش إذن ليرى الثورة التي كانت مؤلفاته من بين الكتابات الهامة التي أدت إلى إشعالها .

وبجانب المؤلفات التي ذكرناها ترك روسو عدداً لا يحصى من الرسائل ينقد فيها النظم التي كانت سائدة في عصره وذلك كرسائله إلى دالمير التي ينقد فيها المسرح، ورسائله عن تشريع كورسيكا، ورسائله إلى

كريستوف دي بومون التي يرد فيها على اتهام السلطات له بسبب كتاب «إميل»... يضاف إلى ذلك «محاويراته». ولقد كانت معظم الدول الأوروبية تنظر إلى مؤلفات روسو نظرة خوف لأن حكم الطغيان كان ينتشر في كل دولة وفي كل مكان من القارة الأوروبية لذلك كانت كتبه تصادر وتحرق ويحكم على صاحبها بأحكام قاسية.

٢ - كيف ألف روسو كتاب العقد الاجتماعي؟

بعد كتاب العقد أهم مؤلفات روسو، إذ كان ثمرة لتفكير عميق وتأمل طويل من المؤلف، سلخ فيه أكثر من عشر سنوات. ذلك أن العقد الاجتماعي ليس في الحقيقة إلا جزءاً من كتاب آخر ضخم كان روسو يزمع إخراجه لولا أن الوقت لم يسعفه فاقصر على إخراج العقد ليحل محل ذلك الكتاب، ويؤكد ذلك قول روسو في اعترافاته سنة ١٧٥٦ «إن من بين الكتب المختلفة التي كنت أشتغل في إعدادها، كتاباً كنت أفكر فيه منذ زمن طويل، وأشغل نفسي به في شغف كبير، وكنت أريد أن أقضي في إعدادها كل حياتي، كما كنت أعتقد أنه سيتوج شهرتي، وذلك هو كتاب النظم السياسية. ولقد راودتني فكرة ذلك الكتاب منذ ثلاثة عشر عاماً، إذ عندما كنت في البندقية سبحت لي الفرصة لمعرفة أخطاء حكومة ذلك البلد التي تفخر بحكمها^(١)». كان روسو إذن يزمع تأليف كتاب ضخم عن النظم السياسية على غرار كتاب روح القوانين لمونتسكيو يجمع فيه إلى جانب الدراسات النظرية والفلسفية مشاهداته وملاحظاته عن نظم الحكم في البلاد المختلفة التي زارها مضيفاً إلى كل ذلك تجاربه وخبراته. غير أن روسو وجد نفسه سنة ١٧٦١ أمام مشروع ضخم قصد لا تكفى سنوات

حياته الباقية لتحقيقه ففضل إخراج الجزء الذي كتبه من كتاب النظم السياسية تحت عنوان «في العقد الاجتماعي» سنة ١٧٦٢، مقتصراً على ما سبق أن أبداه من آراء في كتبه السابقة. على أن إخراج كتاب العقد لم يكن سهلاً إذ استدعى ذلك أن يعتمد المؤلف على جمع بعض الأجزاء التي ترتبط بعضها ببعض في كتاب النظم، بحيث تدور كلها حول فكرة مركزة واحدة، مع إتلاف الأجزاء الأخرى. «وعلى ذلك لما كنت قد عدلت عن إخراج هذا المؤلف، فقد صممت على اختيار ما يمكن فصله منه، وعلى حرق الأجزاء الباقية. ولما بدأت العمل في هذا الكتاب بنشاط، بدون أن أتوقف عن تأليف كتاب إميل في نفس الوقت، استطعت أن أنتهي من كتاب العقد في مدة أقل من عامين^(٢)». وهو في هذا الكتاب يرد - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - على السؤال التي طالما أثاره في مؤلفاته السابقة وهو: كيف السبيل إلى تخليص الإنسان من الشرور التي جرّها عليه انتقاله من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية. فكتاب العقد الاجتماعي أبعد عن أن يكون غير متناسق مع مؤلفاته السابقة كما ظن ذلك بعض المؤلفين مثل جروتويزن^(٣) الذي نعت روسو بازدواج المثالية، إذ يتخذ نوعين متناقضين من المثاليات، نوعاً يمكن أن يستخلص من إميل وللويز الجديدة، ثم على وجه الخصوص من خطاييه عن تقدم العلوم والفنون وأصل التفاوت بين الناس، ثم نوعاً آخر يقف من النوع الأول موقف النقيض، وهو الذي يمكن استخلاصه من كتاب ملحوظات عن حكومة بولونيا ومن رسالته عن تشريع كورسيكا ثم على وجه الخصوص من كتاب العقد الاجتماعي.

(١) اعترافات (٢-١٠) - [١٧٥٩].

B. Groethuysen : J.J. Rousseau, Paris, (٢)

1949.

(١) اعترافات (٢-٩) - [١٧٥٦].

ويتزعم هذا الرأي جوستاف لانسون^(١) وهو رأى سبق أن عرضناه وهو يتلخص في أن روسو يود لو استطاع الإنسان الرجوع إلى المثال الطبيعي ، ولكنه لما وجد ذلك مستحيلاً نادى ببديل عن هذا المثال الطبيعي وهو إصلاح الحياة الاجتماعية حتى يجد فيها الإنسان بعض ما فقدته من ميزات بانتقاله من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية .

٣ - فكرة العقد الاجتماعي

وإذا بحثنا في مدى أصالة روسو في كتاب العقد الاجتماعي لوجدنا أن فكرة وجود اتفاق أو عقد بين الحاكم والأفراد أو بين الأفراد بعضهم بعض على الخضوع لنوع معين من نظم الحكم فكرة قديمة ، فيذهب كونفشيوس الفياسوف والحكيم الصينيين (٥٥١ - ٤٤٩) ق . م إلى أن الحاكم مفوض من الله على الأرض ليحكم وفق عقد يحدد نصوص هذا التفويض . والطاعة واجبة للحاكم طالما أحترم نصوص هذا العقد وإلا فالأفراد لهم كل الحق في الثورة ضده إذا حاد عن هذه النصوص . وفي نفس العصر الذي عاش فيه كونهشيوس نجد أتباع موتسي Motze وهو من الفلاسفة الصينيين البارزين يضعون كأساس للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد عقداً أبرم بينهم في العصور السحيقة ، وعلى كل فرد احترام هذا العقد . وفي عصر أفلاطون بنى كثير من السوفسطائيين الدولة على أساس تعاقدى ، إذ نجد جلوكون في جمهورية أفلاطون يتحدث عن رأى الشائع الذى يذهب إلى أن الأفراد قد عقدوا فيما بينهم عقداً يبتعد كل منهم بمقتضاه عن الظلم ، واقد اعتنق هذا رأى كثير من الأبيقوريين . وفي العالم الرومانى يذهب

والنوع الأول من المثاليات يقوم على مناداة روسو بالرجوع إلى حالة الطبيعة التى كان الإنسان يعيش فيها معزولاً حراً طليقاً من كل قيد ينمى ملكاته بنفسه عن طريق كتاب الطبيعة الكبير . إن حالة الطبيعة التى ينادى بها روسو ترد النفس الإنسانية فيما يرى جروتويزن إلى «أولى وأبسط عملياتها» ، وهى نفس لا تعرف الغش ولا الخداع ولا الخيلاء ولا الظلم . . . ولا غير ذلك من الصفات التى غرستها فيها الحياة الاجتماعية ، لأن الإنسان خير بطبيعته والمجتمع هو الذى يفسده . أما النوع الثانى من المثاليات فهو ما نادى به روسو في العقد الاجتماعى وهو الرجل الاجتماعى ، أو المواطن الفاضل . فالرجل الطبيعى والرجل الاجتماعى مثالان نادى بهما روسو كمثالين للحياة ولكنهما متباعدان الواحد عن الآخر ، فالرجل الأول يعيش فى نفسه ولنفسه متبعاً طبيعته الخيرة ، متجاهلاً رأى العام والعادات والتقاليد ، بينما الثانى بالعكس يعيش لوطنه ومجتمعه خاضعاً للرأى العام مقدساً العقل الجمعى .

ويعمل هؤلاء المؤلفون هذا التناقض الذى يزعمونه في مثاليات روسو بأن حياته التى كانت مليئة بالأمسى هى التى أملت عليه هذا التناقض أو أدت به إليه بشكل لم يستطع التخلص منه . فهو وقد ولد بائساً محتاجاً ، فقيراً مريض الجسم والنفس معاً تصور حياة يفر إليها من واقعه المؤلم ، حياة خيالية يحقق فيها ما لم يستطع أن يحققه في حياته الواقعية . ولكن روسو مع ذلك لم يستطع أن يتجاهل الحياة الاجتماعية التى يعيش فى كنفها والتى تفرع سمعه صباحاً ومساءً فتمنى - وقد يئس من تحقيق حلمه وخياله - لو عاش كمواطن فاضل فى مجتمع فاضل ومن هنا أتى مثاله الثانى الذى يناقض مثاله الأول .

ويقابل هذا رأى رأى آخر يرى بالعكس فى فكر روسو فكراً متماسك الأجزاء متناسق الأفكار

(١) Gustave Lanson : "L'unité de la pensée de J.J. Rousseau" (Annales de la Société de J.J. Rousseau, Paris, 1912).

كارتيا دس إلى أن الناس كانوا يعيشون قديماً بلا قانون وكان كل منهم يعتدى على الآخر مما أدى إلى انتشار القلق والخوف ولذلك أبرموا عقداً فيما بينهم يخضعون وفقه لنظام يختارونه . ثم يأتي سنكا (٣ ق . م - ٦٥ م) فيؤكد هذه الفكرة إذ يذهب إلى أن الإنسان كان في المبدأ يعيش في عصر ذهبي لا يخضع فيه لأية سلطة إلا سلطة عقله ، وكان الناس متساوين إذ لم تكن الملكية الفردية قد عرفت بعد ، ولكن لظروف ما ظهر مبدأ الملكية الفردية ففضى على العصر الذهبي للإنسانية إذ عمد الأفراد إلى تدمير الملكية الجمعية وأصبحوا مشبعين بشهوة الجرى وراء الثروة والجاه . ومن ثم نشأت ضرورة إنشاء نظم اجتماعية سياسية لكي تحمى من شهوات الإنسان واعتداء الناس بعضهم على بعض . ولقد اهتم الآباء المسيحيون الأوائل بهذه الفكرة لأنهم وجدوا فيها تفسيراً للكتاب المقدس ، فالعصر الذهبي الذي أشار إليه سنيكا ليس إلا العصر الذي كان يعيش فيه آدم وحواء في الجنة قبل السقوط على الأرض بسبب الخطيئة التي ارتكبتها ، أما القوانين ونظم الحكم والملكية الفردية . . فهي كلها نظم تعد في ذاتها « شرأ . ضروريا » لكبح جماح شهوات بني الإنسان وللتكفير عن الخطيئة الأولى التي ارتكبتها آدم . وفي مطلع العصور الحديثة زادت أهمية نظرية العقد الاجتماعي وذلك نظراً لانتشار الجمعيات الحرة والطوائف الدينية في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة ، وهي كلها جمعيات تعاقدية أي تقوم على عقد يحدد اختصاصاتها ومجال عملها ، ولما كانت الدولة بمعنى من معانيها على الأقل ليست إلا هيئة ذات اختصاصات معينة فقد كان من الطبيعي أن يلجأ كثير من المؤلفين إلى تصويرها على أساس تعاقدى . ثم إن التجارة والصناعة قد انتشرت في مطلع العصور الحديثة وهي تقوم على عقود قانونية مبرمة بين الأفراد والشركات والبنوك وتؤكد أهمية

العقد في دائرة النشاط الاقتصادي ، ولقد كان لهذه الحال أثرها المباشر على المفكرين السياسيين والاجتماعيين في محاولتهم لإيجاد تفسير معقول لخضوع الأفراد لسلطة الدولة . وهذا هو تعليل كل من د . ج . رتش Richie وفرانكلين جدينجز Giddings (١) ويذهب كارليل إلى أن فكرة « الميثاق الحكومي » كانت تسود السواد الأعظم من مفكرى العصور الوسطى لأن الحاكم كان في رأيهم ممثلاً للإله على الأرض ، يتولى سلطانه وفق ميثاق خاص . أما الاهتمام بفكرة العقد في بدء العصور الحديثة فكان استمراراً لتلك المعركة التي ثارت في العصور الوسطى المتأخرة حول سلطة الملك ومداها . ولكن ثمة سبب يبدو في رأينا فاصلاً في الموضوع . ذلك أن الكنيسة كانت طوال العصور الوسطى تطغى على سلطة الملوك وحدثت طوال تلك العصور معارك فلسفية بل وعسكرية بين أنصار كل من الفريقين إلى أن قضى على سلطة الكنيسة في بدء العصور الحديثة بعوامل النهضة والإصلاح الديني وبدأت تظهر القوميات الأوربية الحديثة ، وبدأ الملوك يمارسون سلطانتهم بعنف وقسوة بسبب تلك العقدة التي تكونت لديهم بسبب طغيان الكنيسة عليهم طوال العصور الوسطى فانتشرت الدكتاتورية وانتشر حكم الطغيان في كل مكان من القارة الأوربية في أسبانيا وفي فرنسا وفي إنجلترا وفي هولندا وفي المدن الإيطالية التي كانت تتبع بعضها النظام الملكي . . في كل مكان . وكان القانون يحمى هؤلاء الملوك من كل نقد ويعفيهم من أية مسئولية . ولقد أدت هذه القسوة إلى وضع سلطة الملوك على بساط البحث ولا سيما مسألة الحق الإلهي للملوك ، ولم يجد المؤلفون أسلم ولا أكثر أماناً من عرض هذه المسألة وأشابهاها في صورة قصة خيالية يعبرون فيها عما يجيش

(١) "Contribution to the History of Social Theory" Political Science Quarterly, 1891.

في صدورهم من نقد لهذا الطغيان ويرسمون الصورة التي يفتقدونها في واقعهم . ولقد استخدم المؤلفون نظرية العقد لتوجيه نظر الملوك الطغاة إلى أنهم ليسوا من عنصر يعلو على عنصر البشر وأنهم يحكمون وفق قواعد متفق عليها منذ الأزل وأن عليهم أن يخضعوا لهذه القواعد كشرط أساسي لطاعة الأفراد لهم لأن العقد الكامل يحمل دائماً التزامات متقابلة ، فعقد البيع مثلاً يفرض على المشتري أن يدفع الثمن وعلى البائع تسليم الشيء المباع فاذا نقض أحدهما التزامه ولم يوف به كان الآخر في حل من نقض التزامه . فنظرية العقد هي أتم صورة قانونية وفلسفية يستطيع عن طريقها الفيلسوف أو السياسي أن يهدم النظرية التقليدية التي سادت منذ العصور القديمة من أن الملك فوق القانون أو أنه متحلل من كل قانون Legibus Solutus وإن كان بعض المؤلفين قد استخدمها بالعكس في تثبيت الطغيان .

لكل هذه الأسباب انتشرت إذن نظرية العقد على لسان عدد لا يحصى من المؤلفين في أواخر العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة من أمثال مارسيلو دي بادوا وجيوم دوكان ونيقولا دي كوزا ثم على وجه الخصوص إيناس سلفيوس (١٤٠٥ - ١٤٦٤) الذي عرض فكرة العقد في كتابه « في مصدر السلطة الرومانية وضمانها De ortu et auctoritate imperii romani » حيث فرق بين العقد الاجتماعي والعقد السياسي ، فالأفراد في المبدأ كانوا يعيشون على الطبيعة وكانت علاقاتهم قائمة على الحروب مما اضطرهم إلى إنشاء نظم اجتماعية تنظم علاقاتهم بعضهم ببعض داخل نطاق « عقد اجتماعي » أبرم بينهم ، ثم وجدوا بعد ذلك ألا بد من إنشاء حكومة لكي تقوم بالسهر على هذه النظم ، وتمت هذه الخطوة داخل نطاق « عقد حكومي أو سياسي » . ثم عرض هوكر H. Hooker (١٥٥٢ - ١٦٠٠) من رجال الدين المسيحي الإنجليز هذه

النظرية في كثير من التفصيل في كتابه « قوانين السياسة الكنسية » وكذلك فرانسيسكو سوارث Suarez وخوان ماريانا (١٥٣٦ - ١٦٢٤) . وغيرهم . وأخيراً نصل إلى كبار مؤلفي المذهب التعاقدى المحدثين وهم الذين تأثر بهم روسو مباشرة . ففي القرن السابع عشر وجدت فكرة العقد عند هوبس وبوصويه وجروسيوس وأسينوزا ولوق ، فذهب هوبس مثلاً في كتاب التنين أو Leviathan إلى أن الملك يحكم وفق عقد لا رجوع فيه تنازل الأفراد بمقتضاه للملك عن كل حق لهم . فقد عاش الإنسان في المبدأ في حالة الطبيعة التي كانت « حرباً لكل إنسان ضد كل إنسان » ، أي كانت تقوم على القوة والاعتداء ، ولكن الإنسان وجد أن مصلحته وضع حد لهذه الحال والوصول إلى حال يسودها السلام الدائم بين الناس فتنازل عن قسط من قوته على شرط أن يفعل الآخرون بالمثل ، وعلى ذلك نشأ بين الناس عقد مبدئي قائم على خوف الناس بعضهم من بعض وعلى أساس أن هذا العقد سيحقق لهم ميزات تفوق ما يتمتعون به في حالة الطبيعة . ولكي تسود السلم بشكل أكثر استقراراً لجأ الناس إلى إضافة عقد جديد إلى العقد الأول ، عينوا بمقتضاه ممثلاً أو نائباً عنهم يقوم بتطبيق العقد الأول ، وهذا الممثل هو الحاكم الذي جمع في يده كل ما كان يتمتع به كل شخص في حالة الطبيعة من قوة أو سلطة . وأصبح الحاكم منذ تلك اللحظة ذا سلطان كامل على الأفراد لأنهم قد تنازلوا طواعية ولمصلحتهم عن كل حق لهم ، وعلى ذلك فقطغيان الحاكم شيء مشروع فالعدل ما يراه عدلاً ، والدولة مثله في الملك لها كل الحقوق وهي بمثابة روح لذلك الجسم الضخم وهو الشعب وهي أشبه شيء بذلك العملاق الخيف الغريب الذي أطلق عليه الكتاب المقدس اسم اللويثان . ومن هنا نجد كيف استغل هوبس نظرية العقد

في تبرير طغيان الحكام في القرن السابع عشر ولا سيما أسرة ستيوارت في إنجلترا . ويذهب بنوا اسبنوزا سنة ١٦٧٠ في رسالتيه السياسية ، والدنيوية السياسية إلى رأى مشابه لرأى هوبس مع تخفيف من حدة الحكم المطلق فالأفراد بعد العقد لم يفقدوا كل حقوقهم — كما ادعى هوبس — بل بقي لهم أن يتمتعوا بحريتهم في التفكير وفي التعبير عن آرائهم . وهنا نجد أن الملك ليس مطلق التصرف كما هي الحال عند هوبز . ولكن للأفراد أن يثوروا على الطغيان بوصف أن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لضمان حريتهم . وفي كتاب « الحكومة المدنية » يقف جون لوك سنة ١٦٩٠ موقفاً يخالف موقف هوبس على خط مستقيم ، فهو يذهب إلى أن حالة الطبيعة لم تكن أبداً حالة حرب ، ولم يكن أساسها تحكيم الغرائز ، بل كانت حالة يعيش فيها الإنسان حراً ويتصرف على أساس عقلى كان من شأنه أن يخفف من أثار الحرية المطلقة . غير أن حالة الطبيعة لم تكن تخلو من متاعب إذ كانت حالة تسيطر عليها أحياناً المخاوف والأخطار بسبب فساد بعض الأفراد وكان يعوزها ثلاثة أشياء : قانون مستقر واضح ، قاض عادل يحكم بين الأفراد وأخيراً قوة تنفيذ تستطيع تنفيذ القانون ، ولذلك وضع الأفراد حداً لحالة الطبيعة وكونوا الحياة المدنية وفق عقد أبرم بينهم .

والحاكم في هذا العقد أو الملك ليس إلا مجرد حكم بين الأفراد فهو لا يتمتع بحقوق تعلق على حقوق الأفراد الذين يستطيعون باستمرار استخدام حقوقهم الطبيعية ضده . فالثورة على الملك الطاغى حق مشروع للأفراد لأنه في هذه الحالة يكون قد أخل بشروط العقد وجعلهم في حل هم الآخرين من الارتباط به .

ولقد تأثر روسو — كما سنرى — بفلسفة لوك ، وهو يقول في إحدى رسائله « إن لوك على وجه

الخصوص قد عالج نفس الموضوعات بنفس المبادئ التي سرت عليها » (١) .

أما في القرن الثامن عشر فيبدو أن نظرية العقد كانت قد أصبحت من الذبوع والوضوح بحيث كان المؤلفون يعتبرونها حقيقة واقعة لم تعد تستلزم إفراد مؤلف لها ولذلك لا نكاد نجد في ذلك القرن إلا كتاب روسو وإن كان هذا القرن قد عرف كثيراً من المؤلفات السياسية الهامة مثل كتاب « روح القوانين » لمتسكيو سنة ١٧٤٨ الذي تأثر به روسو كثيراً إلى جانب تأثره بكتاب مواطن له من جنيف وهو بيرلاماكي Burlamaqui الذي ألف سنة ١٧٥١ « مبادئ القانون السياسي » ، وهو مؤلف كان له أثر ملموس على تفكيره .

تلك هي حياة جان جاك روسو ، ومؤلفاته والأصول التاريخية لفكرة العقد الاجتماعي ، ولنتنقل الآن إلى دراسة كتاب العقد الاجتماعي وما ورد به من نظريات ومبادئ .

٤ — محتويات كتاب العقد

ينقسم كتاب العقد الاجتماعي إلى أربعة أجزاء تحمل العناوين الآتية على التوالي :

١ — في الميثاق الاجتماعي . Du Pacte Social

٢ — في السلطان . De la Souveraineté

٣ — في الحكومة . Du Gouvernement

٤ — في كيف تسير الأمور في المدينة (الفاضلة)

Du Fonctionnement d'une Cité

وكل جزء من هذه الأجزاء مقسم إلى عدد من الفصول .

وستتناول هذه الأجزاء الأربعة بالترتيب :

(١) رسائل الجبل (الرسالة السادسة) .

الجزء الأول : في الميثاق الاجتماعي

يقول روسو في مقدمة هذا الجزء إنه سيحاول البحث عن الأساس الشرعي للنظام المدني ، أى سيحاول البحث عن الأساس الذى تركز عليه سلطة الدولة وطاعة الأفراد لها . ثم يقول في الفصل الأول من هذا الجزء « إن الإنسان يولد حراً ولكنه مكبل بالأغلال في كل مكان » . فكيف إذن انتقل الإنسان من الحرية التى ولد فيها إلى حالة من العبودية تسيطر عليه وتخضع فيها لسلطان يستذله ويتحكم في مصيره ، وعلى أى أساس حدث ذلك ؟ — لا يمكن أن يكون القانون الطبيعي أساس هذا الاستعباد^(١) . ذلك أن الأسرة وهى أقدم مجتمع في العالم ، هى المجتمع الطبيعي بين صور المجتمعات البشرية . وفي هذا المجتمع الطبيعي لا يخضع الأولاد للأب والأم إلا طاملاً كانوا في حاجة إلى رعايتهما والحفاظة على حياتهم ، فاذا كبروا ولم يعودوا بحاجة إلى الأب والأم أصبحوا أحراراً مستقلين مثلهما إلا إذا استمروا خاضعين لها عن طواعية وبشكل غير طبيعى . والأسرة ليست إلا النموذج الأول للمجتمع السياسى فالسلطان يمثل الأب والشعب يمثل الأولاد والكل لما كانوا أحراراً متساوين لا يمكن أن يتنازلوا عن حريتهم إلا لمصالحهم ولما يكون من شأنه أن يحافظ على حياتهم وبقائهم ، لأن القانون الطبيعي الأول للإنسان هو أن يسهر على المحافظة على نفسه وعلى بقاءه . فالسلطان الذى يحكم الأفراد وفق مصلحته بعيداً عن مصالحهم ، ليس لحكمه أى سند من القانون الطبيعى ، بل إن حكمه هذا ضد القانون الطبيعى على خط مستقيم . ولكن إذا لم يكن القانون الطبيعى هو الأساس ، ربما يكون قانون الأقوى هو أساس هذه الحال . ولكن « أقوى إنسان لن يكون أبداً من القوة بحيث يستمر دائماً سيداً ،

(١) الفصل الثانى .

ما لم يحول قوته إلى حق وطاعته إلى واجب » . وله القوة الجسمية لا يمكن أن تكون أساساً بحال من الأحوال للحق لأن القوة تعنى القدرة الجسمية فاذا خضع الناس لشخص قوى من الناحية البدنية فان خضوعهم سيكون عملاً اقتضته الضرورة ولن يكون عملاً طوعياً ، ولن تؤدى القوة إلى خلق حق لأن من صفات الحق أن يطاع صاحبه عن واجب وليس عن خوف ، وما أشبه الحاكم الذى يحكم بالقوة بصاحب عصابة يهاجم الناس ليغتصب منهم أمتعتهم ، فكما أن القوة هنا لا تمنح حقاً كذلك هى في الحال السياسى لا يمكن في رأى روسو أن تكون أساساً لحقوق ونظم^(١) .

« ويجب أن نتفق إذن على أن القوة لا تنشئ حقاً وأن الناس ليسوا ملزمين بالطاعة إلا للقوة الشرعية » . وعلى ذلك يستمر روسو في البحث عن الأساس الذى يبرر مشروعية انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية التى كان فيها حراً من كل قيد إلى الحالة الاجتماعية التى هو فيها مستعبد — على حد قوله — ويستمر روسو في البحث عن هذا الأساس فيتساءل عما إذا كان ثمة عقد بين الحاكم والأفراد تنازل الأفراد بمقتضاه عن حريتهم له على غرار تعليل هوبس في كتاب اللويثان أو جروسيوس في كتابه الشهير « في قانون الحرب والسلام De jure belli et pacis » . ويناقش روسو فكرة جروسيوس الذى ذهب إلى أن الطغيان الملكى مشروع لأن لكل فرد الحق في أن يتنازل عن حريته لسيد يختاره ، وإذا كان ذلك صحيحاً ومشروعاً بالنسبة لأى فرد فلماذا لا يكون مشروعاً بالنسبة لشعب بأكمله إذ يتنازل عن حريته لحاكم من الحكام ؟ — ويرد روسو على ذلك بأن طبيعة الإنسان تجعله لا يتنازل عن حريته إلا في نظير ميزة أكبر منها

(١) الفصل الثالث .

سواء عليه ولا يمكن أن نجد شيئاً يمكن أن يعادل حرية الإنسان في التصرف للمحافظة على بقائه ، حتى السلام أو الأمن الداخلى الذى يدعون أن الحاكم الطاغى يوفره لرعاياه نظير تنازلهم عن حريتهم أمر لا وجود له ، لأن جشع الحاكم وطمعه الذى لا يعرف حدوداً واعتدائه على الأفراد هى بمثابة حروب تهدد أمنهم باستمرار . كما أن التنازل عن الحرية معناه التنازل عن صفة الإنسانية ، بل التنازل عن واجبات الإنسان نحو نفسه ، فهو إذن ضد الطبيعة الإنسانية وبالتالي لا يكون لأى إنسان أو لأى شعب أن يتنازل عن حريته لأى شخص .

ويحلل روسو مصادر الاسترقاق مبيناً كيف أنها ليست مشروعة ، حتى الحرب والغزو يرى فيهما مصدرين غير مشروعين للاسترقاق ، لأن الحرب هى علاقة بين دولة ودولة أخرى وليست علاقة بين أفراد دولة وأفراد دولة أخرى ، هى علاقة شبيهة أو غريبة « وليست علاقة شخصية » ، إذ تستطيع الدولة المنتصرة الاستيلاء على أراضي الدولة المهزومة ولكن عليها أن تحترم الأشخاص من حيث هم أناسى وعليها أن تحترم الأملاك الخاصة ، ومن ثم فلا حق لحاكم الدولة المنتصرة فى أن يسرق رعايا الدولة المهزومة فالطغيان حتى فى هذه الحالة غير مشروع (١) .

ولكن إذا لم يكن ثمة عقد مشروع بين الشعب وبين الحاكم الطاغى يبرر طغيانه ، فإن هناك ميثاقاً اجتماعياً يختلف عن ذلك العقد المزعوم وهو الذى يجب أن نبلى عنه ونتذكر نصوصه (٢) . ففى المرحلة السابقة على تكوين السلطان السياسى والمدنى كان الأفراد أحراراً متحليين من كل قيد إلا من واجب كل منهم الطبيعى نحو المحافظة على نفسه ، ولكن حدثت ظروف جعلت من الصعب استمرار هذه

الحال الطبيعية ووجد الأفراد أنهم مهددون بالفناء إن لم يبحثوا عن مخرج من هذه الحال . ولم يكن لدى كل منهم إلا قوته وحرية وهما الأداتان الوحيدتان اللتان كان يستخدمهما فى المحافظة على بقائه ، لذلك وجدوا أن ليس ثمة من وسيلة لإنقاذهم من حالة الطبيعة إلا « البحث عن شكل للوحدة أو للاجتماع من شأنه أن يحمى ويقي شخص كل عضو وأمواله . . شكل للوحدة يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك إلا لنفسه ، ويظل أيضاً متمتعاً بنفس الحرية التى كان يتمتع بها من قبل » . وتلك هى المشكلة الحقيقية والرئيسية التى يبحث العقد الاجتماعى عن الحل الصحيح لها .

ونصوص هذا العقد الذى أبرم بين الأفراد محددة تحديداً دقيقاً بطبيعة هذا العقد نفسه بحيث أن أى تعديل فيها يجعل العقد لاغياً وبحيث يستطيع كل فرد أن يسترجع حريته الطبيعية التى تنازل عنها إذا ما اعتدى معتد على نصوص العقد وأحكامه . ووفق هذا العقد يعد كل مسهم أو مشترك أو عضو متنازلاً بلا تحفظ عن حقوقه للمجموعة . وهذا التنازل ليس لمصلحة شخص معين بل هو لمصلحة الجماعة التى هى مصلحة كل فرد من الأفراد ، « فكل شخص منا يضع تحت تصرف الجماعة شخصه وكل قوته تحت قيادة الإرادة العامة » . فكل شخص سيصبح عضواً فى هيئة معنوية أو أخلاقية تتكون من الأفراد المنضمين إليها ، وهذه الشخصية العامة التى تتكون من اتحاد الأفراد هى ما كان الأقدمون يطلقون عليها اسم المدنية ويطلقون عليها الآن اسم الجمهورية أو الهيئة السياسية ، التى يسميها أعضاؤها باسم الدولة أو السلطان . أما المشتركون فيطلق عليهم اسم جمعى وهو الشعب ، وفى علاقاتهم بعضهم ببعض يطلق عليهم اسم المواطنين بوصفهم مشتركين فى هيئة ذات سيادة ، كما يطلق عليهم اسم الرعايا بوصفهم خاضعين لقوانين الدولة .

(١) الفصل الرابع .

(٢) الفصلان الخامس والسادس .

والميثاق الاجتماعي والحال هذه يشتمل على التزامات متبادلة بين جمهور الشعب والأفراد، وكل فرد من أفراد الجماعة سيكون ذا صفتين يقابل كل منهما التزامات ، فهو بوصفه جزءاً من السلطان الذي لا مصدر له إلا الشعب أو مجموع الأفراد متعاقد مع هؤلاء الأفراد وملزم إزاءهم ، وهو بوصفه فرداً من أفراد الشعب متعاقد مع السلطان العام للجماعة ومستول أمام هذا السلطان ، فالفرد إذن يمكن أن يقال عنه إنه متعاقد مع نفسه ، فهو بصفته من رعايا السلطان متعاقد مع نفسه بصفته جزءاً من هذا السلطان . وهذا السلطان المكون من الأفراد المتحددين في الهيئة الاجتماعية أو السياسية ليس له أية مصلحة ولا يمكن أن تكون له مصلحة تخالف مصلحتهم العامة بل إن مصلحة هذا السلطان لا يمكن أن تكون مضادة لمصلحة كل فرد على حدة كما سترى ذلك جلياً عند كلامنا عن الإرادة العامة . ولما كان كل فرد قد تنازل تنازلاً مطلقاً عن كل شيء للجماعة وهو بهذا إنما يتنازل عن كل شيء لنفسه هو ، بوصفه عضواً في هذه الجماعة ، ولما كان العقد أو الميثاق الاجتماعي يصبح لا قيمة له إذا أبيع لأى عضو الخروج عليه، فإن أبسط النصوص المتضمنة في هذا الميثاق تقتضى منع أى خروج على نصوص هذا العقد بالقوة . ولكن ما هى الميزات التى ستعوض الأفراد الخاضعين للعقد عن ميزاتهم التى فقدوها بانتقالهم من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية أو المدنية؟ ذلك هو موضوع الفصل الثامن :

يقول روسو إن الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية يحدث في الإنسان تغيرات عميقة فهو يجعله خاضعاً للعدل بدلاً من الخضوع للغريزة وتصبح أعماله ذات قيمة أخلاقية كانت خلواً منها وهو في حالة الطبيعة، لأن الإنسان في هذه الحالة الأخيرة كان بريئاً، عادلاً وكان يفعل الخير طواعية وبشكل طبيعي ولذلك كانت الفضيلة التى يتحلى بها فضيلة سلبية ، أما في

الحالة الاجتماعية فإنه يتصرف وفق معايير أخلاقية محددة وعن علم تام بهذه الأخلاقية فهو يفعل الخير لداته ويقدم الواجب لذاته لا لأى اعتبار آخر ، فالحالة الاجتماعية تحول به من كائن خاضع للغريزة إلى إنسان خاضع للواجب الأخلاقى . وهنا نجد تأثير روسو بفلسفة سقراط والفلاسفة اليونان واضحاً ، فسقراط ومعظم الفلاسفة اليونان كانوا يعتقدون أن الإنسان خير بطبيعته وأنه لو عرف الخير فلا بد سيتجه إليه وهو لا يفعل الشر إلا عن جهل، وإن كانت المقارنة بين سقراط وروسو هنا قد لا تكون جائرة لأن سقراط يصف الفرد الكائن في جماعة بينما رجل الطبيعة الذى يتحدث عنه روسو شخص لم يعرف بعد الحياة الاجتماعية .

والحالة الاجتماعية تجعل الإنسان خاضعاً لعقله بدلاً من أن كان خاضعاً لغريزته في الحالة الطبيعية والإنسان يفيد من انتقاله إلى الحالة الاجتماعية ميزات كثيرة تعوض ما فقدته من تركه لحالة الطبيعة ، فالحياة الاجتماعية تؤدى به إلى استخدام ملكاته العقلية وتنمية هذه الملكات واتساع مداركه وأفق تفكيره كما أنها تسمو بعواطفه وبروحه لدرجة تجعله أحياناً يشكر الظروف التى أدت به إلى الخلاص من حالة الطبيعة إلى الأبد والانتقال إلى الحالة الاجتماعية . ذلك أن هذه الحالة قد حولته من حيوان غبي إلى موجود ذى نشاط ذهنى ، أى حولته من حيوان إلى إنسان .

ثم يعمل روسو حساب الخسائر والمكاسب في الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة الاجتماعية ، فالإنسان قد فقد الحرية الطبيعية وحقه المطلق في كل ما يفعل ولكنه كسب الحرية المدنية المحدودة بالإرادة العامة ثم الملكية التى تضمنها له الجماعة ، والحرية الطبيعية ليست إلا استعباداً لأن الإنسان يكون خاضعاً فيها لنوازه ، أما الحرية المدنية فهى الحرية الحقيقية بمعنى الكلمة لأن الإنسان يخضع فيها لقانون مدنى

كما يقول تشارلس كولي هو الذى ينمى مدرجات الفرد ويخلق منه إنساناً بمعنى الكلمة .

الجزء الثانى : فى السلطان

إن أول وأهم نتيجة لكل ما تقدم هى أن للإرادة العامة *La volonté générale* وحدها الحق فى قيادة قوة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التى أنشئ من أجلها النظام السياسى وهى الصالح العام . ولما كان السلطان ليس شيئاً آخر إلا اختصاص الإرادة العامة التى — كما سنرى — تمثل لإرادة « الأنا الاجتماعية » أو الشخص المعنوى الذى يتكون من مجموع الأفراد ، فإن هذا السلطان لا يمكن التنازل عنه لشخص أو عدة أشخاص . فالإرادة العامة يجب أن تمارس السلطان بنفسها وبدون نواب أو ممثلين ينوبون عن الأفراد أو الشعب الذى هو مصدرها^(١) . ولنفس الأسباب لا يمكن أن ينقسم السلطان إلى أجزاء أو أقسام منفصلة ، لأن الإرادة العامة التى هى مصدر السلطان وممارسه الوحيد ، إما أنها عامة بمعنى الكلمة وحينئذ تكون مصدر القانون ، وإما أنها لا تعبر إلا عن جزء من الشعب وحينئذ لا تكون عامة ولا تكون مصدراً للقانون ، ولما كانت الإرادة العامة واحدة غير متعددة فإن السلطان الذى تمارسه لا يمكن أن ينقسم .

وهنا ينتقد روسو انقسام السلطان إلى سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية قائلاً إن السياسيين لم يستطيعوا قسمة السلطان فى مبدئه فراحوا يقسمونه فى موضوعه فأصبح السلطان أشبه شئ بوجود غريب مكون من أجزاء مختلفة ، أو أشبه شئ برجل ذى عدة أجسام جسم مزود بالعيون وآخر مزود بالأذرع وثالث بالأقدام . . . وهكذا^(٢) .

هه لنفسه بنفسه . أما عن الملكية فى حالة الطبيعة فكانت قائمة على القوة الجسمية وهذه ليس فيها أى ضمان لبقائها واستمرارها ، أما فى الحالة المدنية فالمجتمع هو ضامناتها وهى لذلك ملكية مستقرة مقدسة . ويتحدث روسو فى النصل التاسع والأخير من هذا الجزء عن الملكية وكيف أن الأفراد الذين تتكون منهم الهيئة السياسية قد تنازلوا أيضاً للجماعة عن ملكياتهم أيا كان مصدرها ، فحق الملكية الذى يتمتع به الأفراد على ممتلكاتهم الخاصة خاضع دائماً للمبدأ العام وهو أن الملكية الحقيقية لسلطان الهيئة السياسية فى مجموعه لا للأفراد الذين قد يسمح لهم هذا السلطان بالتمتع وفق قواعد يراها .

ويختتم روسو هذا الجزء قائلاً بأن الحالة الاجتماعية ليس من شأنها أن تقضى على المساواة التى كانت موجودة فى حالة الطبيعة بين الأفراد لأنها قد أحلت المساواة الاجتماعية محل المساواة الطبيعية . ولا شك أن المساواة الاجتماعية قد أدت كذلك إلى القضاء على ما كان موجوداً من حالة عدم المساواة بين الأفراد أحياناً سواء من حيث القوة الجسمية أو المقدرة الذكائية إذ أصبح الكل سواء بفضل العقد الاجتماعى .

وقبل أن تنتقل إلى الجزء الثانى نود أن نلفت النظر إلى أن روسو كان يعتقد كأرسطو وعلماء النفس والاجتماع المحدثين أن الإنسان لا تنمو ملكاته الفكرية ومداركه العقلية إلا فى المجتمع وبالمجتمع ، وقد أثبتت الأبحاث العلمية الحديثة تلك الملاحظة ، فقد أدت الظروف ببعض الأطفال أن ينشأوا فى أحراش الهند وأستراليا بعيدين عن المجتمع ، وباختيار مستويات ذكاء هؤلاء الأطفال وجد أن مستوياتهم منخفضة جداً وأنهم إلى الحيوانات أقرب منهم إلى الأناسى ، ولذا يطلق عليهم بعض العلماء الأطفال — الذئاب ، أو الأطفال — الجن *Wolf or fairy children* فالمجتمع

(١) الفصل الأول

(٢) الفصل الثانى

الذى جعل من الضرورة لإنشاء المجتمعات والحال
من حالة الطبيعة إلى الحالة الاجتماعية .

وللإرادة العامة السلطة المطلقة على جميع الأفراد ،
ولا بد أن تكون ناتجة عنهم مباشرة لا عن ممثلهم
فروسو لا يؤمن بالنقابات ولا بالجمعيات ولا
بالمجالس النيابية لأن إرادات كل هذه الهيئات لإرادات
خاصة تقوم بالمناورات ضد بعضها بعض وضد
الإرادة العامة^(١) . فالأفراد يجب أن تكون علاقتهم
بالدولة علاقة مباشرة ولا تكون بحال ما من خلال
نقابات أو جمعيات أو مجالس أو هيئات . وهنا نجد
موضوعاً طال النقاش فيه بين علماء الاجتماع والسياسة
وهو التساؤل عما إذا كان وجود هيئات متوسطة بين
الدولة والأفراد يؤدي إلى مزيد من ضمان الديمقراطية
أو بالعكس يؤدي إلى عرقلة الديمقراطية . روسو
يرى في هذه الهيئات عائقاً للإرادة العامة عن الظهور
بشكل واضح ، ويرى جورفنتش أستاذ الاجتماع
بالسوربون أن في مثل هذه الهيئات أكبر ضمان لحرية
الفرد بدليل أن الحكام الذين يتبعون سياسة الطغيان
يعمدون أولاً إلى حل مثل هذه الهيئات المتوسطة .
أما أرمان كيفلييه ، الذى كان أستاذاً بالسربون
أيضاً ، فيعتقد أن الهيئات المتوسطة التى كانت تنشأ
في العصور القديمة على أساس الدم أو الأصل كانت
حقاً جمعيات تؤدي إلى الطغيان أما جمعيات اليوم التى
تنشأ بشكل حر طليق فهى من أهم وأكبر عوامل
ضمان الديمقراطية .

ولقد بالغ روسو في مؤلفاته في تقديس الإرادة
العامة حتى كاد يؤهلها لأنها صوت الشعب وصوت
الشعب من صوت الله ، إلى حد أن جعل منها أحياناً
« ديناً ودنيا » ، تقابل الخارج عليها عقوبة الإعدام كما
سنرى . ولكن للسلطان الذى تمارسه الإرادة العامة

ولكن ما هى هذه الإرادة العامة التى هى الممارس
الوحيد للسلطان والتى هى مصدر القانون ؟^(١) إنها
إرادة تتكون في المجتمع عندما يتعلم كل فرد كيف
يضحي بمصلحته الفردية في سبيل صالح أسمى وهو
الصالح العام ، إذ ينتج حينئذ عن تمسك الأفراد
بالصالح العام دون سواه روح عامة تهدف دائماً إلى
تحقيق هذا الصالح ، وهذه الروح العامة هى الإرادة
العامة . ذلك أن أسمى إرادة للإنسان من بين كل
ما يريد هى تلك التى تريد أسمى صالح للدولة ،
« إنها أعم إرادة » . والإرادة العامة هى « صوت الكل
إذ يعبر عن صالح الكل » وهى أكبر الإرادات عدلاً
ذلك أن كل عمل من الأعمال إنما يتم نتيجة إرادة
ولكن إرادة الإنسان في صلاح الدولة وخيرها تعد
من الناحية الأخلاقية أسمى إرادة .

والإرادة العامة هى إرادة الأفراد في جملتهم .
فروسو قد قال بما سيقول به الفلاسفة الألمان والمدرسة
الاجتماعية الفرنسية فيما بعد من أنه تتكون في كل جماعة
روح عامة أو عقل جمعي يكون نتيجة لتفاعل عقولهم
الفردية بحيث يتكون من هذا التفاعل عقل جديد
يختلف عن عقول الأفراد أنفسهم أو هذا العقل
الجمعي هو ما سماه روسو « الأنا أو الذات العامة »
« Un moi commun » . والجسم السياسى أو الهيئة
السياسية له أيضاً من حيث هو كائن أخلاقى لإرادته
العامة التى تتركب من « خير إرادات جميع المواطنين »
والإرادة العامة ليست إرادة الجميع « La volonté
de tous » فهى ليست مجموع هذه الإرادات
ولأنما هى روح عامة تعبر عن الإرادات الخيرة للأفراد
فيما يخص الصالح العام . وهذه الإرادة هى وحدها
مصدر القانون وهى وحدها التى تمارس السلطان
وتوجه قوى الدولة لأن اختلاف المصالح الخاصة هو

(١) هنا سنضطر إلى الكلام عن الإرادة العامة كما بينها روسو
في المقد وفي مؤلفاته الأخرى .

حده يجب ألا يتعداها ، لأن كل فرد عندما تنازل
 الاجتماعية عن حريته وماله إنما كان يهدف إلى
 توجيه كل ذلك للصالح العام الذى يعد صالحه هو
 في نفس الوقت ، وعلى ذلك فالهيئة الاجتماعية أو
 الشعب ، يجب أن توجه سلطانها إلى كل ما فيه
 مصلحة الشعب وكل ما يتمشى مع نصوص العقد
 الاجتماعى ، فإذا وجه السلطان إلى غير ذلك لم يكن له
 سند مشروع من العقد الاجتماعى ، فالسلطان مثلاً
 لا يستطيع أن يكسر مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين
 المواطنين لأن تحقيق المساواة من الأغراض الهامة التى
 عقد العقد من أجل تحقيقها ، وكذلك الاعتداء على
 الحريات أو تقييدها بسبب لا يمت للصالح العام
 بصلة^(١) . فالسلطان إذا خرج عن النصوص المتعارف
 عليها في العقد الاجتماعى يكون حينئذ غير معبر عن
 الإرادة العامة أو عن الهيئة الاجتماعية .

والإرادة العامة هى المصدر الوحيد للقانون . ذلك
 أن العقد الاجتماعى قد أدى إلى وجود الهيئة الاجتماعية
 وبذلك تنهى مهمته وتبدأ مهمة التشريع الذى عليه أن
 يمنح الهيئة الاجتماعية الحركة ويعبر عن إرادتها^(٢) . والقانون
 عبارة عن علاقة بين الشعب بوصفه صاحب السلطان
 وبين الشعب بوصفه خاضعاً للسلطان فى مسألة عامة .
 فعندما يقرر الشعب رأياً فى مسألة عامة ، محددًا موقف
 السلطان (الشعب بوصفه حاكماً) من الدولة (الشعب
 بوصفه خاضعاً للسلطة) ، فإن هذا القرار هو القانون .
 فالقانون فى رأى روسو هو ما نطلق عليه اليوم اسم
 الدستور ، إذ القانون فى رأيه يجب أن يتناول مسائل
 عامة لا تخص هيئة أو طبقة معينة لأنه فى هذه الحالة
 الأخيرة لن يكون علاقة الكل مع الكل ، بل سيكون
 علاقة الكل مع الجزء أى لا يكون قانوناً . فالمسائل
 العامة هى وحدها موضوع القوانين وهى وحدها

الجديرة بأن تشغل بها الإرادة العامة . أما ما نسميه نحن
 اليوم بالقوانين المدنية والجنائية والتجارية فهى فى
 رأى روسو لا تعد قوانين بل هى مراسيم تدخل فى
 اختصاص الحكومة ، وليس لها شرف الانتساب للإرادة
 العامة .

ولكن مهمة التشريع فى نظر روسو مهمة ثقيلة
 صعبة تستلزم أحياناً عقولاً جبارة ، بل آلهة تستطيع
 أن تعرف أحسن القوانين وأنسبها ويحدث دائماً لا سيما
 فى بدء تكوين الدول أن يأتى عبقرى ذو عقل جبار
 ويشرع للدولة الجديدة مثل سولون وليكرجوس
 ويحاول إقناع الأفراد بضرورة الامتثال للقوانين .
 ومثل هؤلاء المشرعين لا يجب أن ينظر إليهم على أنهم
 أصحاب سلطان أو حكام بل هم مجرد « مقترحين
 للقوانين » لأنهم ليسوا الشعب صاحب السلطان الوحيد
 وليست إرادتهم إرادة عامة وإن كانوا قد يكونون
 معبرين عنها . ومثل هؤلاء المشرعين الذين نجدهم فى
 بدء تكوين الدول لا سلطان لهم على الأفراد ولا
 يستطيعون إلزام الأفراد باتباع قوانينهم المقترحة ،
 ولذلك نجدهم دائماً يلجأون إلى الآلهة يرجونها لكى
 توفق أفراد الشعب إلى السر على تلك القوانين^(١) .

على أن المشرع قبل أن يقترح القوانين يجب عليه
 أن يلحظ حالة الشعب الذى يشرع له فهناك شعوب
 أقل من غيرها فى استعدادها لتقبل القوانين الجديدة .
 فالشعوب « الشائخة » التى رسخت فيها عادات وتقاليدها
 تبلورت وجمدت مع الزمن أقل استعداداً لقبول
 تشريعات جديدة من غيرها . وأحسن مرحلة للتشريع
 هى المرحلة التى يكون فيها الشعب فتياً لم يمض وقت
 طويل بعد على تكوينه . وعلى المشرع أن يمهّد الشعب
 لتشريعاته كما يمهّد المهندس الأرض ويختبرها ويقوى

(١) الفصل الرابع .

(٢) الفصلان الخامس والسادس .

(١) الفصل السابع .

أجزاءها الضعيفة قبل أن يقيم البناء عليها كما يجب أن يلاحظ المشرعون أن ما يصلح لشعب قد لا يصلح لآخر فلكل شعب ظروف تجب مراعاتها كما سنرى . ولكن يجب أن يفهم دائماً أن المشرع ليس إلا مقترح القوانين التي تخضع لموافقة الإرادة العامة أو رفضها . ولكن كيف يتسنى معرفة هذه الإرادة العامة ؟ يقول روسو إن من الصعب أحياناً معرفتها . كما أنه لم يعين طريقاً مضموناً للوصول إليها ففى بعض الأحيان يقول إن الإرادة العامة هي إرادة أغلبية الشعب ، وهو فى كلامه عن العقد الاجتماعى يشترط أن يبرم العقد بالإجماع ، وأحياناً تكن الإرادة العامة فى شخص المشرع الذى لا يكون فى هذه الحالة - مع ذلك - مزوداً بسيادة الشعب إذ لا يمكن للشعب أن يتنازل عن سيادته أو سلطانه ، بل إن دور المشرع فى هذه الحالة هو أن يعرف الناس بمصالحهم ويصبرهم بأمورهم لكي يتخذوا بشأنها قراراً يعبر عن رأيهم العام . وأحياناً أخرى يقول روسو إن الإرادة العامة تكمن فى تغليب الصالح العام على الصالح الخاص وهذا لا يتأتى أحياناً إلا إذا كان الشعب صغيراً ومن ثم يستطيع الأفراد وقت اللزوم أن يجمعوا أمرهم على إرادة واحدة ، ولذلك نجد روسو فى كلامه عن الشعب يرى أن المدينة السياسية مثل مدينة جنيف هي المقياس المثالى لحجم الشعب واتساع الدولة . وهو يعتقد أن الحرية وحسن الإرادة والديمقراطية لا تتوفر إلا فى دول صغيرة ويقول « إن سر بوئس الجنس البشرى هو فى كبر أئمه واتساع دوله » (١)

ويجب أن يوفر التشريع فى كل دولة الحرية والمساواة لأن أى استعباد لفرد من أفراد الجماعة من شأنه أن يقلل من قوة الدولة التى تقوم قوتها على مجموع حريات الأفراد . والمساواة ضرورية لأن

الحرية لا يمكن أن تتصور بدونها . ولكن ليس معنى المساواة أن يتساوى كل الأفراد فى مكانتهم الاجتماعية وثروتهم ولكن المساواة تعنى المساواة فى الحقوق والالتزامات . على أن الثروة يجب أن تكون موزعة « بحيث لا يكون شخص من الغنى بحيث يستطيع شراء آخر ولا يكون شخص من الفقر بحيث يلجأ لبيع نفسه » . وعلى ذلك يعد روسو من أوائل المنادين بتضييق الفوارق بين الطبقات . كما يجب أن يلاحظ المشرع حالة البلد الذى يشرع له فالتشريع قد يلجأ فى بلد ما إلى تشجيع الزراعة وفى آخر بالعكس إلى تشجيع الصناعة والتجارة وفى بلد ثالث إلى تشجيع الفنون والعلوم بحسب ظروف كل بلد وما تفتقر إليه (١) .

وأخيراً يقسم روسو فى نهاية هذا الجزء القوانين إلى ثلاث فئات :

١ - قوانين سياسية وهى التى تحدد علاقة الدولة من حيث هي هيئة ذات سيادة أو سلطان بالشعب فى جملته من حيث هو مؤلف من مجموع الرعايا الخاضعين للسلطان ، وهى ما نسميها اليوم بالقوانين الدستورية أو القانون العام .

٢ - قوانين تحدد علاقة الأفراد بعضهم ببعض أو علاقة كل منهم بالدولة وهى القوانين المدنية .

٣ - قوانين تحدد علاقة الفرد بالقانون بحيث يعاقب عقاباً محدداً إذا خرج عليه وتلك هي القوانين الجنائية .

ولكن ثمة فئة رابعة أهم بكثير من هذه الفئات الثلاث ، وهى قوانين غير مكتوبة وإن كانت منقوشة فى صدور الأفراد ويجب مراعاتها وتلك هي العادات والتقاليد والأعراف المستقرة .

لا يعالج روسو من هذه الفئات إلا الفئة الأولى
هى القوانين السياسية التى يجعل منها موضوع الجزئين
الثالث والرابع من كتاب العقد .

الجزء الثالث : فى الحكومة

والحكومة هى هيئة متوسطة بين الرعايا والسلطان
لكى تتولى تنفيذ القوانين وصيانة الحريات المدنية .
وهى هيئة لا سلطان لها إذ السلطان الوحيد فى المجتمع
للشعب وهى مفوضة لتنفيذ القوانين التى تسنها الدولة
ولها أن تتحد « مراسيم » وهى فى سبيل تنفيذ القوانين (١)
غير أننا نستطيع أن نجد صوراً مختلفة للحكومات
تختلف من بلد لآخر ، فالسلطان يمكن أن يفوض
الشعب كله أو الجزء الأكبر منه فى القيام بمهمة
الحكم (التنفيذ) وهذه الصورة هى ما نسميه باسم
الديمقراطية ، أو يفوض عدداً صغيراً من المواطنين
بالقيام بهذه المهمة وتلك هى الحكومة الأرستقراطية ،
أو يركز الحكم فى يد شخص واحد، وتلك هى الحكومة
الملكية . وثمة أشكال أخرى مختلطة ومركبة من هذه
الأشكال السابقة ، ولا شك أن أفضل هذه الأنواع
هى الحكومة الديمقراطية ، ولكن الديمقراطية بمعناها
الكامل لا يمكن أن تتحقق فى العالم الإنسانى . أما
الأنواع الأخرى من الحكومات فقد تفسد وتتحول
إلى الطغيان ، ولكن لما كان السلطان دائماً من الشعب
والسيادة له ، ولما كانت الحكومة ليست إلا « عميلاً »
للشعب أو مفوضة منه فان هذا الطغيان لا أساس له من
العقد الاجتماعى ولا من القانون . على أنه يجب أن
نؤكد هنا - فيما يرى روسو - أن شكلاً معيناً من
أشكال الحكم لا يمكن أن يصلح لكل بلد فى كل

زمان ومكان ، فالظروف قد تجعل شكلاً معيناً أكثر
ملاءمة من الأشكال الأخرى . (١)

والوسيلة الوحيدة التى تدلنا على أن نوع الحكم
ملائم أو غير ملائم هو الرخاء العام La prospérité
générale . ولكن عند أية حكومة استعداد دائم
نحو الفساد وتغليب المصالح الخاصة لأفرادها على
المصالح العامة ومن ثم فالفساد محتمل باستمرار .
وما دامت المصالح الخاصة قد غلبت على المصالح
العامة فمعنى هذا أن أساس الهيئة السياسية نفسه قد
انهار وبالتالي تنهار الدولة (٢) . ولكيلا تصل الأمور
بالدولة إلى هذا الحد يجب أن يكثر الشعب من
اجتماعاته ومن مناقشته للأعمال الحكومية ويجب أن
يسهر على صيانة القوانين ولا يستسلم للحكومة ، كما
يجب على كل شخص أن يهتم بشئون الحكم فى مجتمعه
وأن يقف منها موقفاً سليماً . إن الدولة التى يقول كل
شخص فيها لنفسه « ليس لى شأن بالحكم ورجاله »
لا شك ما لها إلى الزوال والاختفاء (٣) . يجب إذن
ألا يدع الشعب للحكومة أية فرصة للفساد والتحول
عن الاختصاصات المخولة لها فذلك هو الشرط
الأساسى لاستمرار الحكم السليم . ويجب هنا أن نبذل
الزعم الذى أتى على لسان بعض المفكرين من أن
الحكومة نظام قائم على عقد أبرم بين الشعب وبينها ،
إذ لا يوجد إلا عقد واحد وميثاق واحد وهو الميثاق
الذى عقده الشعب مع نفسه للانتقال من حالة الطبيعة
إلى الحالة الاجتماعية ، ووفق هذا العقد لا يستطيع
الشعب أن يتنازل عن سيادته أو سلطانه لأية هيئة .

(١) الفصول من الثانى إلى السابع .

(٢) الفصول من الثامن إلى الحادى عشر .

(٣) الفصول من الثانى عشر إلى الرابع عشر .

وعلى ذلك فلا يمكن أن يوجد مثل هذا العقد بين الحكومة والشعب ، بل الحكومة مجرد هيئة مفوضة من الشعب للقيام بنوع خاص من الأعمال وهى أعمال التنفيذ ويظل الشعب محتفظاً بالتشريع . فتكوين الحكومة أو تفويضها إنما يتم وفق قانون يصدر عن الإرادة العامة ، وليس عن عقد ، وأعضاؤها إذن ليسوا سادة للشعب ؛ بل هم مجرد موظفين يعملون فى خدمة الشعب . ولما كان أساس الحكومة قانوناً يصدر عن الشعب فإن أية حكومة تكون مؤقتة يستطيع الشعب أن يغيرها ، سواء بتغيير أعضائها أو بتغيير شكلها فى أى وقت يراه مناسباً^(١) . وهنا نصل إلى الجزء الرابع والأخير .

الجزء الرابع : فى إدارة شئون المدينة

إن الحكم السليم يستند دائماً كما قدمنا على الإرادة العامة التى لا تقوم إلا على الصالح العام ، وهى من هذه الوجهة معصومة من الخطأ infallible بمعنى أن الإرادة العامة لا يمكن ، وبحال من الأحوال ، أن تتجه إلا إلى الصالح العام ، ولكن ليس معنى هذا أنها لا يفر بها أحياناً ويصور لها الصالح الخاص على أنه صالح عام فتتجه إليه عن غير تبصر . ولكن تربية الأفراد كفيلة بتكوين إرادات عامة لا يمكن التغرير بها أو إيقاعها فى الغش . ولكيلا تقع الإرادة العامة فى الخطأ الذى يصور لها النفع الخاص على أنه عام يجب أن تكون قراراتها (قوانينها) قليلة العدد ، كما يجب ألا تكون القرارات إلا فى المسائل البسيطة الواضحة . فالدولة المثالية عند روسو هى التى لا تحتاج إلا لعدد ضئيل من القوانين الضرورية لحياتها .

ولكن كيف السبيل إلى معرفة الإرادة العامة السبيل الوحيد هو أن يبدى المواطنون رأيهم فى كل مسألة فى استفتاء حر ، والعقد الاجتماعى هو الحدث الوحيد الذى كان يتطلب الإجماع ، أما القوانين فلا تتطلب فى تقريرها وحتى الإرادة العامة إلا الأغلبية المطلقة ، إذ يجب فى هذه الحالة أن تخضع الأقلية لإرادة الأغلبية .

أما عن تعيين أعضاء الحكومة فهو يتم فى الدول المختلفة بصورتين :

١ - القرعة .

٢ - الاختيار أو الانتخاب .

ونستطيع فيما يرى روسو أن نجمع بين الطريقتين وذلك باللجوء إلى طريقة الانتخاب فى الوظائف التى تحتاج إلى مهارة خاصة كالوظائف العسكرية ، وإلى طريقة القرعة فى الوظائف التى لا تحتاج إلا إلى ذوق سليم ونزاهة وعدل^(١) .

وبعد ذلك يعمد روسو إلى وصف مطول للطريقة التى كان الرومان يعينون بها الموظفين كاجتماع الشعب comices لاختيار الحكام والموظفين ، ثم اختيار الأشخاص الذين كان يكمل إليهم الدفاع عن مصالح الشعب tribunat أو لاختيار دكتاتور فى الظروف التى لا تحتل السير وفق المبادئ الديمقراطية وتعقيدها المطولة . ثم يتكلم عن سلطة العادات والتقاليد والأعراف وكيف أنها صورة من صور التعبير عن رأى الشعب وهى بمثابة قوانين غير مدونة ، وهى تتأثر قطعاً بدستور الدولة السياسى ، وبالتشريع السائد ، فإذا فسد التشريع أو انحرف أدى

(١) من الأول للثالث .

(١) الفصول من الخامس عشر إلى الثامن عشر .

ذلك إلى فساد العادات والأعراف وانحرافها ، لذلك كانت الرقابة على العادات والأعراف مفيدة من حيث أنها تستطيع أن تسهم في الحيلولة دون انحرافها^(١) ويختتم روسو هذا الجزء من مؤلفه بالحديث عن الدين وعلاقته بالدولة والمجتمع وبين كيف أن الشعوب القديمة كانت تعد الآلهة ملوكاً لها ، فالملك إله والإله ملك وكان نظام الحكم يعتمد على الدين ، وكان لكل دولة دينها وآلهتها بحيث لم يكن من حق إله في مجتمع أن يعتدى على إله آخر في مجتمع آخر ، فالآلهة مستقلة بعضها عن بعض استقلال المجتمعات التي تدين لها ، والحروب السياسية التي كانت تقوم بين الدول كانت أيضاً حروباً دينية وكانت السياسة والدين شيئاً واحداً . . . ثم أنت بعد ذلك الأديان الكبرى ، ومن بينها المسيحية التي تفضل بين العالم المادى والعالم الروحى ، فهى تتعلق بالعالم الروحى ، ولا تشرع للمجتمع السياسى ، فلماذا لا يكون لهذا المجتمع دين سياسى أو مدنى ؟

وينادى روسو بضرورة تكوين دين مدنى يقوم على تقديس العقد الاجتماعى والإرادة العامة . لا بد من وجود دين مدنى يجعل المواطنين يحبون وطنهم ويقدمونه ويتفانون في القيام بواجباتهم والتزاماتهم نحوه . مثل هذا الدين الاجتماعى أو المدنى سيكون مسيطراً على الأفراد بحيث يحملهم على التمسك بالقوانين التي هم مؤلفوها ، ويطردهم من رحمته كل خارج عليها .

٥ - آراء العلماء في كتاب العقد الاجتماعى

تلك هى الأفكار الرئيسية التي يعالجها روسو

(١) الفصول من الرابع للسابع .

في كتاب العقد الاجتماعى ، فما هو موقف العلماء منها ؟ يندر أن نجد في تاريخ الفكر الفلسفى والاجتماعى والسياسى مفكراً وقف منه العلماء مواقف متناقضة كروسو . يقول عنه بنجامن كنستان B. Constant « إنه أبشع حليف للطغيان فى شتى صورته »^(١) ويقول ديجوى أستاذ القانون العام المشهور « إن روسو يعد أبا للطغيان العقبوى والتحكم القبرى والموحى بمبادئ الحكم المطلق التي عبر عنها كانت وهيجل »^(٢) ولقد وصف كثير من المؤلفين روسو بأنه كان فردياً فى مذهبه إلى جانب كونه طغيانياً فيقول عنه كوبان Cobban « إن فكرة التقدم من الأفكار التي لا يمكن أن نعزوها لروسو » بينما يذهب هارولد لاسكى إلى رأى مخالف لرأى كوبان على خط مستقيم ، إذ يقول « إن روسو كان يؤمن فى حاس مستقيم بفكرة التقدم »^(٣) . ويعتقد لامنى Lametis أن مؤلفات روسو كانت إعلاناً صارخاً « لحرب ضد المجتمع وضد الله »^(٤) . ويعتقد لانسون أن روسو لم يكن فردياً فى مذهبه بل إنه انتهى إلى نوع من اشتراكية الدولة يخضع الفرد فيه لسلطة المجموع الذى وهب له نفسه إلى الأبد ، ويضيف إلى ذلك أن روسو قد ترك طابعاً قومياً وأصيلاً فى السياسة والتربية وأنه يقف على رأس الطريق الموصلة لكل ما يتمتع به العالم الحديث من نظم ديمقراطية سياسية^(٥) . ويعتقد برجسون أن فلسفة روسو تعد بعد فلسفة ديكرات أقوى مؤثر فى العقلية الإنسانية فى العصر الحديث^(٦) .

(١) مبادئ السياسة ، ١٨١٥ .

(٢) روسو وكنت وهيجل ، ١٩١٨ .

(٣) عن : ك. ل. ويدر : الفكر السياسى .

(٤) نفس المرجع السابق .

(٥) ج. لانسون : تاريخ الأدب الفرنسى ، ١٨٩٤ .

(٦) ويدر : مصدر سبق ذكره .

وهكذا انقسمت آراء العلماء وتشعبت، بعضهم يعده تقديمياً وبعضهم الآخر يعده أبعد ما يكون عن التقدم ، بعضهم يعتقد أنه حليف الطغيان وبعضهم الآخر يعده على رأس المنادين بالنظم الديمقراطية الحديثة ، بعضهم يعده فردياً وبعضهم الآخر يعده اشتراكياً . ولكن هل يرجع اختلاف العلماء في تقديرهم لروسو إلى نقص في أسلوبه في الكتابة ؟ فقد نتصور أن أسلوب روسو في الكتابة غامض وغير واضح إلى الحد الذي يؤدي بالعلماء إلى تفسير مبادئه تفسيرات متضاربة كما رأينا . ولكن من المعروف أن روسو يعد كأديب وككاتب من أبرز الكتاب الفرنسيين . وأوضحهم قاطبة من ناحية الأسلوب ، فهو كاتب بارع يجذب القارئ إليه جذباً وينساق أسلوبه لشرح الفكرة بكل بساطة . فما السبب في اختلاف العلماء في تقديرهم لفكره إذن ؟ ذلك كله يرجع إلى مبالغته الشديدة في تقديره للإرادة العامة وجعلها أساساً لكل شيء ، أما إرادات الأفراد من حيث هم فلا قيمة لها إزاء الإرادة العامة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يرسم طريقاً مضموناً للوصول إلى معرفة هذه الإرادة بشكل لا لبس فيه ، فهو مرة يقول إن الإرادة العامة هي رأى الأغلبية وفي كتبه الأخرى يقول إنها الإرادة الإجماعية وأحياناً يقول إن من المستحيل على بني البشر أو على المجتمع أن يصلوا إلى إرادة عامة كاملة وأحياناً يذكر أن كبار المشرعين ولا سيما في الدول الناشئة أو في بدء تكون المجتمعات يعبرون عن الإرادة العامة وأحياناً يقول إنهم مجرد مقترحين للقوانين . هذا التردد أو هذه البلبلة في فكر روسو حول فكرة الإرادة العامة وتعيينها والوصول إليها لا شك من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه أمام السياسيين المحترفين لاستغلال

هذه الفكرة في تثبيت الطغيان باسم الإرادة العامة للشعب .

والسبب الثاني الذي أدى إلى انقسام العلماء في تقديرهم لروسو هو ما بدا من تناقض أحياناً بين أفكاره - مثل التناقض الذي أثاره بعض المؤلفين وسبقت الإشارة إليه بين إطاره لحالة الطبيعة ومثال الرجل الطبيعي ، وبين إطاره للرجل الاجتماعي وما زوده به المجتمع من مثاليات أخلاقية وهما مثالان يقف كل منهما على طرف مناهض للآخر . ولقد سبق أن بينا عدم وجود هذا التناقض المزعوم .

وما أدى أيضاً إلى اختلاف العلماء في تقديرهم لفكر روسو السياسي فكرته عن القانون الذي لا يعدو المبادئ العامة للتشريع أو ما نسميه اليوم المبادئ الدستورية العامة ، وهذا من اختصاص الشعب عن طريق الإرادة العامة ، أما المسائل التفصيلية فمن اختصاص الحكومة التي لها كل الحق في أن تتخذ من « المراسيم » ما تراه لتنفيذ المبادئ العامة وهو بذلك قد أعطى السلطة التنفيذية سلطة جبارة وهي سلطة وضع كل ما نسميه اليوم من القوانين المدنية والتجارية والأحوال الشخصية . . . وهذا يفتح الباب على مصراعيه - فيما يرى كثير من المؤلفين - أمام الحكومة لتستبد بشئون الأفراد . ولكن يجب ألا ننسى أن الحكومة هي مجرد عميل للشعب أو مفوض من الشعب يستطيع أن يغيره في كل وقت ، كما يجب مراقبة هذا العميل حتى لا تتاح له فرصة الانحراف .

ولكن مهما اختلف العلماء في تقديرهم لروسو فانه يعد من أكبر دعاة العصر الحديث إلى الحرية وتخليص المجتمعات من شبح الطغيان السياسي الذي

عانى منه شخصياً ومواطنوه كثيراً . إذ يقول في هذا
الصلب في قصة إليز الجديدة « إن الإنسان مخلوق بلغ
من النبل حداً يجعل من الصعب استخدامه كأداة
لغيره ، كما يجعل من العسير استخدامه لما يفيد
الآخرين ما لم يكن في هذا فائدته هو أيضاً » . ولا
يمكن أن نتصور أن يكون روسو داعية للطغيان في
الوقت الذي كان فيه هو نفسه يقاسى من الطغيان ،
وقد يكفى دليلاً على حسن نيته أن الطبعة الأولى من
العقد الاجتماعي صدرت وعليها صورة تين هوبس
بلا رأس إشارة إلى أن روسو إنما أراد بهذا الكتاب
أن يقطع رأس الطغيان الذي كان تين أو لويثان
هوبس رمزاً له .

ثم مما يثبت أيضاً حسن نية روسو حملته على
نظام الرق وإثباته بالبراهين القانونية أنه نظام غير
مشروع مهما كانت المصادر المؤدية إليه بما في ذلك
الحرب ذاتها ، وإيمانه التام بأن السلطان والسيادة دائماً
للشعب وأن من حق الشعب أن يثور على السلطان
الباغى .

وإذا نحن بحثنا في مبادئ الثورة الفرنسية وهي
الحرية والأخوة والمساواة لوجدناها كلها بارزة في
العقد الاجتماعي ، ولا غرابة في ذلك فإن روسو كان
من مؤلفي القرن الثامن عشر الذين أدت مؤلفاتهم إلى
إلهاب الحماس وإشعال الثورة ، إن لم يكن على رأسهم
جميعاً .

